وان كان بصورة مصدر المبني للفاعل واعلم ان في قول المص وما به
الخ تقديم نايب الفاعل على الفعل وهو جايز في الضرورة كتقديم الفاعل
بل اولى على ما اسلفناه في باب الفاعل لا يبعد عندي جواز تقديم نايب بلا م
الفاعل اختيارا اذا كان ظرفا او مجرورا لعدم علة منع التقديم وهي
الباس الجملة الفعلية بالاسمية كما قدمناه في باب نايب الفاعل
ومثل ذلك يقال في نحو قوله في باب التصغير وما به لمنتهى الجمع وصل
الخ فكن على بصيرة   به الى التفضيل صل قال الدماميني ها هنا
بحث وهو ان افعل التفضيل يقتضي اشتراك المفضل والمفضل
عليه في اصل الحدث وزيادة المفضل على المفضل عليه فيه فيلزم
في كل صورة توصل فيها باشد ان تكون الشدة موجودة في
الطرفين وزايدة في طرف المفضل وهذا قد يتخلف باعتبار القصد
فانك قد يقصد اشتراك زيد وعمرو في الاستخراج مثلا لا في
شدته وان استخراج زيد شديد بالنسبة الى استخراج
عمرو لا اشد فكيف يتاتى التوصل في مثل ذلك باشد مع دلالته
على خلاف المقصود انتهى لكن اشد الخ دفع بالاستدراك توهم نعم
تساوي المنصوبين بعد اشد هنا وفي التعجب وان لم يوهمه
عبارة المص   وينصب هنا الخ اخذه من قول المص في باب
التمييز والفاعل المعنى انصبن بافعلا الخ وبهذا ينبه فع ما يقال
الاحالة على باب التعجب توهم جواز نصب المصدر هنا وجره
بالبا وان نصبه على المفعول به وكلاهما غير صحيح قال الشاطبي
واتى موتا فيه ان هذا المثال البيت مما خفي فيه لان المقصود
الاخبار بالزيادة في الفجيعة لا في الموت فهو على الاصل   صلة ابدا
يجب ابدا ان يبقى على اصله من افادة الزيادة على معين فان عرى عنها

م

لم يجب وصله بمن لفظا ولا تقديرا كما ستعرفه   تقديرا اي بان
تحذف مع مجرورها للعلم به فلو لم يعلم لم يجز الحذف وقد تذكر مع العلم
نحو قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة قاله الدماميني
فيمتنع وصلها بمن اي التي الكلام فيها وهي الجارة للمفضول
ووجه الامتناع ان الوصل في المجرد انما وجب ليعلم المفضول وهو مع
الاضافة مذكور صريحا ومع ال في حكم المذكور لان ال اشارة الى معين
تقدم ذكره لفظا او حكما وتعيينه يشعر بالمفضول فعلى هذا
لا تكون ال في افعل التفضيل الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضول
افاده شارح الجامع   اختلف في معنى من هذه اي على ثلاثة اقوال
قول المبرد وقول سيبويه الخ وقول المص في شرح التسهيل   لابتدا
الغاية اي المسافة في ارتفاع نحو خير منه او انحطاط نحو شر منه
واليه ذهب سيبويه الضمير يرجع الى انها لابتدا الغاية لا بقيد
كونه فقط كما يقول المبرد بدليل ما بعد   معنى التبعيض
يوخذ من قول سيبويه في هو افضل من زيد فضله على بعض ولم
يعم ان المراد بالتبعيض كون مجرورها بعضا لا التبعيض المتقدم
في حروف الجر وحينئذ لا ينهض الوجه الاول من وجهي ابطال
التبعيض الاتي   الى انها بمعنى المجاوزة اي مجاوزة الفاضل
المفضول بمعنى زيادته عليه في الوصف والمراد انها تفيد ذلك مع
بقية التركيب فسقط الاعتراض بانها لو كانت للمجاوزة لصح
ان يقع موقعها عن على ان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه اذا لم
يمنع مانع وهنا منع مانع وهو الاستعمال ان اسم التفضيل لا يصاحب
من حروف الجر الا من وهذا الجواب ذكره المصرح والشمني وهو اولى
لان التزام كون المفيد للمجاوزة جملة التركيب مع كونه قابلا للمنع

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)